مشاكل المياه في الشرق الأوسط

فرنسوا بُواداك*

إنّ مثل هذا الموضوع، الذي لم يُبْحث فيه، على ما يبدو، إلّا قليلًا في السنين العشرين الأخيرة (إذ كان الكلام يدور بالأحرى حول أزمة النفط، لا حول أزمة المياه)، أصبح اليوم موضع اهتمام جديد. والدليل على ذلك عدد المنشورات الحديثة والمقالات الكثيرة التي نجدها حوله في الصحف العربيّة والأجنبيّة[1]. لا شكّ أنّ ذلك يعود إلى الأهمّيّة الراهنة المولاة لهذا المجال، وإلى المزيد من الوعي للمراهنة على هذه المنطقة إجمالًا، مع أنّها تتأثّر بتبدّلات سياسيّة كبيرة.

لا نريد أن نقدّم هنا عرضًا لمجمل معطيات مشكلة المياه في الشرق الأوسط، فإنّ هذا الموضوع واسع ومتشعّب بوجه خاصّ. وتنقصنا المعطيات الموثوق بها والثابتة، فضلًا عن أنّ المسائل كثيرًا ما تبدو مترابطة، سواء أكانت علميّة أم اقتصاديّة أم سياسيّة. فسنكتفي بالقيام بجولة أفق عامّة حول الأوضاع الراهنة، مسلّطين الأضواء على هذا الرهان أو ذاك من رهانات المشكلة (القسم الأوّل). وسنحاول بعد ذلك أن نعزّز كلامنا ونحدّد مكانه بتقديم عرض لوضع المياه في النزاع

(*) F. Boëdec راهب يسوعيّ، باحث في «مركز الدراسات للعالم العربيّ المعاصر» ومدرّس في «معهد التكنولوجيا الجامعيّ» (جامعة القدّيس يوسف ـ بيروت).

(١) د. نيل سمّان، حرب المياه: من الفرات إلى النيل، بيروت، ١٩٩١.
حسن العبدالله، الأمن المائيّ للعربيّ، بيروت، ١٩٩٢.
حـ. الموعد، حرب المياه في الشرق الأوسط، دمشق، ١٩٩٢.

الإسرائيليّ العربيّ من جهة، من خلال أوضاع الأراضي المحتلّة خاصّة، ووادي الأردن ونهر الليطاني (القسم الثاني)، ومن جهة أخرى بشرح ملابسات الخلاف الأساسيّ القائم بين تركيا وسورية والعراق في شأن وادي دجلة والفرات (القسم الثالث). وستطرّق بإيجاز (في القسم الرابع) إلى الموضوع من زاوية الشرع الدوليّ.

القسم الأوّل: بعض المعطيات العامّة

نريد، قبل كلّ شيء، أن نشير إلى بعض العناصر التي تدلّ على ما لمسألة المياه من أهمّيّة وضرورة ورهان.

نبدأ كلامنا بذكر بعض المعطيات البسيطة: يرى مركز الدراسات الدوليّة والاستراتيجيّة في واشنطن أنّ عددًا من بلدان الشرق الأوسط أوشكت أن تستنزف مواردها المائيّة، مع أنّ مجمل موارد المنطقة من شأنها أن تلبّي كامل الحاجات، إن وُزّعت وأُديرت كما يجب[٢].

وما هي الأسباب التي أدّت إلى هذا الوضع؟

المناخ أوّلًا، فإنّ الشرق الأوسط بشبه كامله يقع في منطقة قاحلة، من جهتَي خطّ العَرْض الثلاثين، حيث تقلّ الأمطار ويشتدّ التبخُّر.

ثمّ إنّ هناك هوّة بين ازدياد سريع في عدد السكّان وكمّيّة المياه التي في تصرّفهم. فإنّ عدد سكّان المنطقة (بما فيها تركيا، بمعزل عن إيران) يبلغ نحو ٢٥٠ مليون ساكن. ويرى البنك العالميّ أنّ هذا العدد سيزداد ٥٥ بالمئة بين سنة ١٩٨٠ و٢٠٠٠[٣]. وأمام طلب يزداد يومًا بعد يوم، لا يمكن أن تتجدّد موارد المياه، بل تميل إلى النَضَب. وعلى سبيل الدليل على انخفاض المياه التي في تصرّف السكّان، نذكر وضع

(٢) «الشرق الأوسط والأمن المائيّ: الماء من المعطيات الرئيسة للسلام»، في جريدة السفير ١٩٩٢/١/١١.

(٣) John Kolars, «The course of water in the Arab Middle East», *Arab American Affairs*, Summer 1990, p.62

الأراضي المصريّة. ففي ١٩٧٢، كان في متناول كلّ مصريّ ١٦٠٠ متر مكعَّب من الماء في السنة. وفي ١٩٩٢، نزل هذا المعدَّل إلى ١٢٠٠، ويقال إنّه سينخفض إلى ٨٠٠ في سنة ٢٠٠٠، وهذا شأن سائر البلدان: ففي إسرائيل والأردنّ، معدَّل الماء لكلّ ساكن هو حاليًّا ٣٠٠ متر مكعَّب في السنة. أمّا الفلسطينيّون، بما فيهم سكّان غزّة، فليس لكلّ منهم إلّا ١٦٥ مترًا مكعَّبًا (وإن اقتصرنا على فلسطينيّي الضفّة، ينخفض المعدَّل إلى ١٠٠ متر مكعَّب[٤]. ولا ينجو من هذا النقص، في الوقت الحاضر على الأقلّ، إلّا لبنان حيث المعدَّل هو ٣٠٠٠ متر مكعَّب، والعراق حيث هو ٤٥٠٠.

هذا وإنّ السياسة القليلة التبصّر التي اتُّبعت في إدارة المياه قد أدّت في بعض البلدان إلى عواقب تُشغل البال. فهناك انحطاط في نوعيّة المياه يسبّبه ازدياد في نسبة الأسمدة الكيمائيّة المتسرّبة إلى الينابيع والطبقات المائيّة الجوفيّة وإملاحُها من جرّاء الإفراط في استغلالها، فضلًا عن سوء حال شبكة المياه والمجارير القديمة. ومن جهة أخرى، فإنّ الطرق المتّبعة في السياسة الزراعيّة، وهي تنمّ دائمًا عن الطموح وكثيرًا ما عن الأهداف العقائديّة، تبدو أحيانًا مفرطة تستلزم أن يكون الريّ متطوّرًا ومدعومًا، فتزيد في خطورة الأوضاع، يرافقها انخفاض قد يكون قتّالًا، كما في سورية، في مستوى الطبقات المائيّة[٥]. لكنّ المجموعات السكّانيّة الزراعيّة كثيرًا ما تكون الأكثر عددًا في بلدان المنطقة، وإن رُفعت أسعار الماء، تُعرَّض الأنظمة السياسيّة القائمة للخطر. وبعبارة أخرى، يجوز لنا أن نقول بأنّ مختلف بلدان المنطقة اهتمّت بالمياه لتوزيعها أكثر منها لحفظها واقتصادها.

(٤) Elisabeth Picard, «Les problèmes de l'eau au Moyen-Orient; Désinformation, crise de gestion et instrumentalisation politique», *Monde Arabe, Maghreb-Machreq*, Documentation Française, N° 138, Oct. - Déc. 1992, p.5.

(٥) ٨٠٪ من المياه المستعملة في لبنان وإسرائيل وسورية والأردنّ تُستخدم للزراعة. و٩٠٪ في مصر.

وهناك أخيرًا سبب أكبر، وهو الخلاف القائم بين البلدان من حيث تقاسم تلك الموارد، بغضّ النظر عن توحيد الجهود، يضاف إليه فراغ قانونيّ، على صعيد الشرع الدوليّ، في مثل هذا المجال، فإنّ البلدان المعنيّة لم تتوصّل إلى التحادث عن هذا الموضوع. وعلى سبيل المثال، فإنّ اجتماع القمّة التي تقرّر عقده حول هذه المسألة في إسطنبول في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩١ («القمّة العالميّة حول مياه الشرق الأوسط») أُرجئ إلى أجل غير مسمّى، لقلّة عدد المشاركين العرب.

القسم الثاني: المياه في النزاع الإسرائيليّ العربيّ

إلى جانب مشكلة مستقبل المنطقة السياسيّ، لا شكّ أنّ مشكلة الموارد المائيّة بين الإسرائيليّين واللبنانيّين والسوريّين والأردنيّين هي أكثر المشاكل تعقّدًا. فالتكهّن بما سيكون المستقبل مرتبط، إلى حدّ بعيد، بالطريقة التي تتّفق بها البلدان على تقاسم تلك الموارد. ولكي ندرك تعقّد المشكلة وضرورتها وبُعدها الإقليميّ الحقيقيّ، سننطلق من الوضع الراهن في الأراضي المحتلّة (الفقرة ٢)، ثمّ نبحث في وضع نهر الليطاني (الفقرة ٣) والأردنّ (الفقرة ٤). ولكنّه من المفيد أن نعرف ما هو الموقف اليهوديّ العقائديّ التقليديّ من مسألة المياه (الفقرة ١)، فيكون هذا التمهيد خلفيّة تمكّننا من تحديد موقع ما سنقوله.

الفقرة ١: الموقف اليهوديّ

يظهر هذا الموقف بما يكفي من الوضوح من خلال تاريخ دولة إسرائيل. إنّ مشكلة المياه هي، بعبارة أخرى، مشكلة أمن إسرائيل. فإنّ ذلك القلق، وهاجس التمسّك بالفكرة التي هي في أساس الحركة الصهيونيّة، وأسطورة البرّيّة التي تعود إلى الإزهار، كلّ ذلك يظهر من خلال الخطب التي ألقاها الزعماء اليهود منذ مطلع هذا القرن حتّى اليوم. فطوال تلك السنين، لم تُهمل إسرائيل شيئًا للوصول إلى الأهداف الأمنيّة التي تراها ضروريّة، وللاقتراب بذلك من العهد الذي قطعه الربّ

لإبراهيم، والذي ذكره في الكتاب المقدّس، في سفر التكوين، وهو عهد حُفر على العتبة الخارجيّة من مبنى الكنيست: «حدودك، يا إسرائيل، من الفرات إلى النيل»[٦].

سنقوم بثلاث غوصات في الزمن، في أوقات مختلفة، لتعزيز ما نقوله. ففي ١٩١٩، أي بعد مرور سنتين على نشر وعد بلفور عن يد بريطانيا الكبرى، قام حايم وايزمن، الذي أصبح بعد ذلك أوّل رئيس على إسرائيل، بإصدار رسالة إلى رئيس الوزراء البريطانيّ دافيد لويد جورج، يتذرّع فيها «بالمتطلّبات الأساسيّة الدنيا لتحقيق الوطن القوميّ اليهوديّ». وورد في الرسالة أنّ «حدود (الوطن القوميّ اليهوديّ) لا يمكن أن تُرسَم فقط على أساس الحدود التاريخيّة (الكتابيّة)... فإنّ طموحاتنا نحو الشمال تمليها حتمًا ضروريّات الحياة الاقتصاديّة العصريّة». وأضاف: «مستقبل فلسطين الاقتصاديّ كلّه مرتبط بتموينه بالماء للريّ ولإنتاج الكهرباء. ولا بدّ أن تأتي التغذية بالماء، قبل كلّ شيء، من منحدرات جبل حرمون وينابيع الأردنّ ونهر الليطاني... ونعتبر أمرًا جوهريًّا أن تشمل حدود فلسطين الشماليّة وادي الليطاني على مسافة ٤٠ كلم تقريبًا أعلى من الكوع، والمنحدرات الغربيّة والجنوبيّة من جبل حرمون»[٧].

وفي الخمسينات، لم تتغيّر النظريّة. فإنّ موشه شارت، رئيس الوزراء في تلك الأيّام، كتب في يومياته، في ما يختصّ بحاجة إسرائيل الماسّة إلى الاستفادة من موارد جنوب لبنان المائيّة: «يكفي أن نجد ضابطًا، وإن كاد مجرّد رائد. فيتوجّب علينا أن نكسب عطفه أو أن نستأجره ونحرّضه على أن يعلن نفسه مُنقذ السكّان الموارنة. فيدخل الجيش الإسرائيليّ إلى لبنان ويحتلّ الأراضي اللازمة ويقيم نظامًا مسيحيًّا

---

(٦) سفر التكوين، ١٥/١٨.

(٧) Lettre de Weizmann à Lloyd George, publiée dans *Jewish Observer and Middle East Review*, Londres, 16.11.1973, p.22.

يحالف إسرائيل. والأراضي الممتدّة من الليطاني إلى الجنوب تُضمّ كلّها إلى إسرائيل، «وكلّ شيء يسير على ما يرام»[٨].

وأخيرًا، ومنذ عهد قريب جدًّا، نجد ذلك الاستمرار في الأهداف، في «بريد أورشليم»، فقد ورد في عدد ١٠ آب (أغسطس) ١٩٩٠، ورقة إعلان طيّارة بصفحة كاملة، كتبها الجنرال روفائيل إيتان، وزير الزراعة في حكومة ليكود، يؤكّد فيها أنّ مسألة المياه وحدها تحول دون أن تتخلّى إسرائيل عن الإشراف المادّيّ على أيّ جزء كان من الأراضي المحتلّة، إذ إنّ هذه الأراضي لا بدّ منها على الإطلاق للمحافظة على الموارد المائيّة، علمًا بأنّها حيويّة للبلد. وفي السنة التالية، أعاد الكرّة فصرّح بأنّ إسرائيل لا يجوز لها أن تقبل بالانسحاب من جنوب لبنان، إذ إنّ فقدان الإشراف على تلك الأراضي يعني فقدان الإشراف على المياه»[٩].

يمكننا أن نُكثر من الاستشهاد بالأمثلة المشابهة، لكن ما أوردناه يكفي للدلالة على استمرار موقف إسرائيل المبدئيّ، حتّى اليوم على الأقلّ، من حاجتها إلى المياه. فإنّ وصول حزب العمل إلى السلطة، وهو يرغب، على ما يبدو، في التقدّم على صعيد مفاوضات السلام، قد بدّل المعطيات، إذ إنّ إسرائيل تقبل بعد اليوم أن تبحث في هذه المسألة مع البلدان العربيّة في إطار المفاوضات الثنائيّة، لا بل في المفاوضات المتعدّدة الأطراف التي تجري بفترات منتظمة. ومن بين المواضيع الكبرى الخمسة في هذه المفاوضات، نجد موضوع المياه. ويمكن أن تكون تلك اللقاءات مكانًا هامًّا للنقاش، وعلى الأخصّ بسبب حضور العديد من البلدان[١٠] والبنك العالميّ. لكنّ الأمور، حتّى الآن، لم

---

(٨) Cité par Livia Rokach, *Israel's Sacred Terrorism*, Belmont, MA. Association of Arab-American University Graduates Press, 1986 (3e éd), p.26.

(٩) *Jerusalem Post*, 11.05.1991.

(١٠) نحو أربعين بلدًا تشارك في هذه المفاوضات المتعدّدة الأطراف، ومنها عدد كبير من المجموعة الاقتصاديّة الأوروبيّة C E E، و١٣ بلدًا عربيًّا، وتركيا.

تتقدّم كثيرًا في أثناء الجلسات الثلاث الأولى، في ما يختصّ بهذا الملفّ التقني، ملفّ المياه. فلقد رفضت سورية ولبنان المشاركة في تلك الجلسات، لأنّ الخوض في مثل هذا الموضوع يفترض أوّلاً، في نظرهما، حلّ المشاكل الثنائيّة. وفي أثناء المفاوضات المتعدّدة الأطراف الأخيرة التي جرت في جنيف، في نهاية شهر نيسان (أبريل) من هذه السنة ١٩٩٣، استخدمت إسرائيل الدليل نفسه في الردّ على الفلسطينيّين الذين كانوا يطالبون بالاعتراف بحقوقهم في الموارد المائيّة، محيلين هذه المسألة إلى المحادثات السياسيّة الثنائيّة. وسنرى أدناه أنّ الحوار الثنائي بين إسرائيل ومنظّمة التحرير الفلسطينيّة قد ساعد فعلاً على التقدّم في مسألة المياه هذه.

الفقرة ٢: الوضع القائم في الأراضي المحتلّة

لقد اضطُرّت إسرائيل إلى مواجهة حاجة إلى المياه تزداد باتّساع المزروعات التي تُروى في النقب، وانتشار الصناعة وسياسة التوطين في الضفّة. ولم يَبْقَ في أراضي إسرائيل موارد مائيّة جديدة يمكن استغلالها. وأمّا الطرق الحديثة، كتحلية مياه البحر أو معالجة المياه المستعملة، فإنّها حتّى اليوم باهظة للغاية ولا توفّر إلّا كمّيّات محدودة.

إنّ احتلال بعض الأراضي الفلسطينيّة والعربيّة في أثناء حرب ١٩٦٧ ساعد على مواجهة هذا الوضع القائم، فقد مكّن إسرائيل من الوصول إلى موارد مائيّة جديدة، علمًا بأنّ الأراضي المحتلّة فيها طبقة مائيّة جبليّة تقع في وسط سلسلة جبال اليهوديّة والسامرة، ولكنّها تجري بأكثرها، وصولاً لمنحدَر طبيعيّ، نحو الشمال الشرقيّ والغرب من أراضي إسرائيل. فمنذ سنين كثيرة، تستخدم إسرائيل تلك المياه الجوفيّة بكمّيّات غزيرة، مباشرةً من الينابيع والأنهار والآبار. فينتج عن ذلك وضع مختلّ بين إسرائيل والأراضي المحتلّة، لا بل، في داخل هذه الأراضي المحتلّة، بين الفلسطينيّين والمستوطنين اليهود، إذ إنّ المعروف هو أنّ فلسطينيّي الضفّة، الذين يبلغ عددهم ١,٢٠٠,٠٠٠، لا يستفيدون إلّا من

١٧٪ من الطبقات المائيّة التي تغذّي الينابيع في منطقتهم. أمّا القسم الكبير من المياه الجوفيّة، أي ٨٣٪ منها، فإنّه يلبّي ثلثَي ما يحتاج إليه السكّان الإسرائيليّون من الماء. وفي غزّة، يستعمل المستوطنون اليهود وحدهم، ويبلغ عددهم عشرة آلاف، ما بين ١٥ و٢٠ مليون متر مكعّب من الماء في السنة، وهي تأتي من الطبقات المائيّة، في حين يبقى ٥٥ مليونًا للفلسطينيّين الـ ٧٧٥,٠٠٠ الذين يعيشون في هذه الأراضي.

وطوال هذه السنين الأخيرة، شوهد خلاف بين الفلسطينيّين والإسرائيليّين حول الحاجات الخاصّة بكلّ من الطرفين إلى المياه وإلى استعمالها. فأكّد الفلسطينيّون أنّ الإدارة المدنيّة الإسرائيليّة جمّدت استخدام الينابيع عن يد الفلسطينيّين في الأراضي المحتلّة، ولم تأذن لهم إلّا باستعمال كمّيّات غير كافية من الماء لقضاء حاجاتهم في المدن وفي الصناعة، وكادت أن لا تترك لهم أيّ كمّيّات لإصلاح أراضيهم، مع أنّ عدد السكّان لم يتوقّف عن الازدياد. وفي الوقت نفسه، شجّعت تلك الإدارة إقامة المستوطنين اليهود. وأصدرت إسرائيل مرسومًا عسكريًّا ينصّ على أنّه «لا يجوز لأيّ كان أن ينصب إنشاءات مائيّة أو أن يركّبها أو أن يملكها أو أن يشغّلها، ما لم يحصل مسبقًا على ترخيص من قائد المنطقة»[١١]. وفضلًا عن ذلك، فإنّ قيام الإسرائيليّين بحفر آبار جديدة أعمق قد أدّى، في بعض الحالات، إلى انخفاض منسوب الطبقة المائيّة وإلى تجفيف ينابيع قديمة وآبار قليلة العمق، تُستعمل عادةً للحاجات المنزليّة والزراعيّة. وحين تُمِدّ السلطات الإسرائيليّة بالماء المجموعات السكنيّة التي فقدت تلك الينابيع التقليديّة، فإنّ ذلك يكلّف سكّان القرى ثمنًا أغلى، فضلًا عن أنّ المشاريع الجديدة التي تحقّقها إسرائيل في الأراضي المحتلّة توضع في داخل المستوطنات اليهوديّة فتوفّر لها إمكانيّة مراقبتها والسيطرة عليها بعض الشيء.

والخلاصة أنّ الفلسطينيّين يرون أنّ السياسة الإسرائيليّة وُضعت

---

(١١) البند ٤ من المرسوم العسكري رقم ١٥٨، وهو المرسوم الذي عدّل قانون المياه في ١ تشرين الأوّل (أكتوبر) ١٩٦٧.

ولا تزال توضع لتؤمّن بالأفضليّة تموينًا كافيًا من المياه للشبكة المائيّة الإسرائيليّة وللمستوطنين اليهود. فلا تُؤخَذ حقوق الفلسطينيّين وحاجاتهم بعين الاعتبار إلّا بعد تأمين تلك الأفضليّة، وبقدر ما لا تدخل هذه الحقوق والحاجات في نزاع مع المصالح الاقتصاديّة والسياسيّة الإسرائيليّة. ولكنّه من الواضح أنّ الإسرائيليّين ردّوا ولا يزالون يردّون على ذلك بأنّ الفلسطينيّين لم يُحرموا يومًا المياه التي يحتاجون إليها.

لا حاجة إلى القول بأنّنا نتطرّق هنا إلى موضوع حسّاس جدًّا. إنّ البروتوكول الخاصّ بالاتّفاق الإسرائيليّ الفلسطينيّ حول الحكم الذاتي في الأراضي المحتلّة، الذي وُقّع في واشنطن[١٢] منذ قليل، هو مرحلة هامّة في مسيرة الاعتراف بحقوق الفلسطينيّين في مواردهم المائيّة. وبناء على ذلك، فإنّ المجلس، أي السلطة الفلسطينيّة في غزّة وأريحا في فترة السنوات الخمس الموقّتة التي ستمهّد للنظام النهائي، «سيقيم، في ما سيقيم...، سلطة فلسطينيّة للمياه»[١٣]. لكنّ هذا الاتّفاق سيفتح الطريق، بوجه خاص، لتداول عسير ولكن ضروريّ، بغيةَ الوصول إلى توزيع وإدارة للمياه يكونان في مصلحة الطرفين[١٤]. ومن الواجب، ولا عجبَ، أن يُوضَّح وضع الطبقات المائيّة الجبليّة، لتُعتبَر كتلة مياه مشتركة عَبرَ الحدود، لا سيّما وأنّ شبكات توزيع المياه في إسرائيل وفي الأراضي المحتلّة هي متداخلة للغاية.

---

(١٢) إعلان مبادئ عن تدابير حكم ذاتيّ موقّتة (١٧ بندًا و٤ ملحقات) في ١٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٩٣.

(١٣) البند ٧ والفقرة ٤ من الإعلان.

(١٤) الملحق ٣ من الإعلان: «بروتوكول تعاون إسرائيليّ فلسطينيّ في البرامج الاقتصاديّة والتنمويّة»، الفقرة ١: «تعاون في مجال المياه، يتضمّن برنامج تطوير الموارد المائيّة. أعدّه إختصاصيّون من الطرفين، وعليه أن يحدّد طرق التعاون في إدارة الموارد المغذّية للينابيع في الضفّة وفي حزام غزّة، وأن يقدّم اقتراحات أبحاث في مشروع عن حقوق كلّ من الطرفين في المياه، وعن استخدام مُنصف للموارد المشتركة، في أثناء المرحلة الموقّتة وبعدها».

وأخيرًا وعلى وجه أوسع، يجوز لنا أن نعتقد بأنّ عددًا من القضايا المبهمة، التي وردت في ذلك الاتفاق والتي تتناول حقل المياه على مستوى إقليميّ، سيُعاد ويُناقَش في إطار المفاوضات المتعدّدة الأطراف[١٥].

الفقرة ٣: وادي الأردنّ

لا بدّ هنا من مراجعة التاريخ. فإنّ تقاسم مياه الأردنّ كان موضوع العديد من المشاريع والمناظرات والمفاوضات والمخطّطات منذ مطلع هذا القرن (لوفردرِبِلْك وهايس إلخ... لا أقلّ من ١٧ منذ ١٩٣٩!). ولقد باشرت إسرائيل، في ١٩٥٣، أعمال المرحلة الأولى من المخطّط القوميّ لِجَرّ المياه، الذي ينصّ على تحويل مجرى الأردنّ لِريّ مناطق أخرى، في النقب بوجه خاصّ. وسرعان ما أثار ذلك غضب البلدان العربيّة، فقد اعتبرت أنّ مثل هذا المشروع يخالف اتّفاقات الهدنة. وكان السؤال المطروح أن يُعرف هل يجب استخدام مياه الأردنّ في إطار واديه فقط أم خارجًا عنه. وقد كلّف الرئيس أيزنهاور مبعوثه الخاصّ أن يحاول وضع حدّ للنزاع واستمرّت المفاوضات في ١٩٥٤ و١٩٥٥، إذ إنّ كلّ طرف كان يتوسّع في عرض اقتراحات معاكسة (مخطّط اللجنة التقنيّة العربيّة، ومخطّط كُوتُون)، قبل الوصول إلى المخطّط التيلوريّ. لكنّ هذا المخطّط، بعد أن قبلته إسرائيل واللجنة التقنيّة العربيّة، رفضته البلدان العربيّة، مكتفيةً بموقفها المبدئيّ الرافض التعامل مع إسرائيل، لاجتناب الاعتراف بها. فشعرت إسرائيل بأنّها طليقة اليد، فاستأنفت أعمالاً كبرى في ١٩٦٣ لجرّ مياه الأردنّ[١٦]. فردّت البلدان العربيّة على ذلك، في

(١٥) الملحق ٤ من الإعلان: «بروتوكول في التعاون الإسرائيليّ الفلسطينيّ في ما يختصّ ببرامج التنمية الإقليميّة». فقد ورد، في ما ورد، «مشروع إقليميّ لتحلية مياه البحر ومشاريع أخرى لتنمية الموارد المائيّة» و «مخطّط إقليميّ... للوقاية من الإقفار» (الفقرة ٢، ب).

(١٦) فإنّ حفر القنوات الإستراتيجيّ هذا هو الذي كان موضوع عمليّة منظّمة فتح الأولى، في ١ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٥، بعد أن ترأس ياسر عرفات هذه المنظّمة.

اجتماع قمّة القاهرة، في كانون الثاني (يناير) ١٩٦٤، إذ أقرّت تحقيق مشروع يخفّض كمّيّة المياه الواصلة إلى إسرائيل، بتحويل مجرى نهر الحاصباني (لبنان) وبانياس (سورية) إلى نهر الليطاني، ولا سيّما إلى نهر اليرموك[١٧]، بفضل بناء حوضَين إصطناعيّين عليه. وبوشر تحقيق هذا المشروع في ١٩٦٥. فردّت إسرائيل باعتداءات على أماكن الأعمال، في آذار (مارس) وأيّار (مايو) ١٩٦٥، ثمّ في تمّوز (يوليو) ١٩٦٦، وأخيرًا في ١٩٦٧، حيث وُضع حدّ للمخطّط الغربيّ، حين احتلّ الإسرائيليّون جميع المنشآت السوريّة في مرتفعات الجولان. فكان لحرب ١٩٦٧ نتيجتان: الأولى أنّ العرب فقدوا التحكّم في مجرى نهر الأردنّ وفقدوا بالتالي عنصرًا أساسيًّا في الضغط على إسرائيل. والثانية أنّ إسرائيل أصبحت البلد الوحيد القادر على استغلال المياه في أعلى حوض نهر الأردنّ. وهذا ما قامت به بوجه مكثّف، مستعملة جزءًا من مياه اليرموك أيضًا. تلك هي الحالة الراهنة حتّى اليوم.

أمّا الأردنّ، فقد حاول أن يواجه مشاكله المائيّة، انطلاقًا، بوجه خاصّ، من قناة الغور الشرقيّ الآتية من اليرموك، والتي تمكّن من ريّ وادي الأردنّ وتموينه من الجهة الأردنيّة. لكنّ ذلك لا يكفي. فالأردنّ يعاني اليوم عجزًا هامًّا يُخشى أن يبلغ ٦٦٤,٥ مليون من الأمتار المكعّبة في سنة ٢٠٠٥[١٨]، مع أنّ معدّل ازدياد عدد سكّانه هو مرتفع جدًّا (٣,٥٪). فإنّ الـ ٨٣٣ مليونًا من الأمتار المكعّبة، التي تُستهلك كلّ سنة في الأردنّ[١٩]، تخرج قبل كلّ شيء من الطبقات المائيّة التي تغذّي الينابيع أو من مياه الأمطار التي هي غير منتظمة إلى حدّ بعيد وموزّعة توزيعًا غير مناسب[٢٠].

---

(١٧) إنّ اليرموك الذي ينبع في سورية، هو أهمّ روافد الأردنّ، وهو ينضمّ إلى الأردنّ على مسافة عشرة كلم في جنوب بحيرة طبريّة.

(١٨) *L'Orient-Le Jour*, 14.09.1993.

(١٩) منها ١٧٨ للحاجات المنزليّة، و٤٢ للصناعة و٦١٣ للزراعة، على ما ورد في مصادر الحكومة الأردنيّة (*L'Orient-Le Jour* 05.03.1993)

(٢٠) ٩١٪ من مساحة البلد يستفيد من أقلّ من ٢٠٠ مم من الأمطار في السنة.

وللتعويض عن «خسارة نهر الأردنّ»، يريد الأردنّ أن يحسّن إصلاح موارد اليرموك. وأكبر مشروع تحت الدرس هو مشروع «سدّ الوحدة». بوشر القيام بهذا المشروع في ١٩٥٣، ثمّ توقّف في ١٩٦٧، حين دمّر الطيران الإسرائيليّ منشآت السدّ الأوّل. وهناك اليوم مشروع ثانٍ، في مكان أعلى من النهر، وهو يهدف إلى بناء خزّان يحجز ٢٢٥ مليونًا من الأمتار المكعّبة في السنة. وهو يمكّن، فضلًا عن ريّ عدّة ألوف الهكتارات في وادي الأردنّ، من إمداد المجموعات السكنيّة في عمّان والزرقاء بـ ٥٠ مليونًا من الأمتار المكعّبة الإضافيّة، ومن إنتاج طاقة كهربائيّة تستفيد منها سورية بـ ٧٥٪[٢١]. وبعد أن أُرجئ القيام بهذا المشروع عدّة مرّات من جرّاء العقبات التي وقفت في وجه الأردنّ ومن تقلّب العلاقات الأردنيّة السوريّة، عاد اليوم إلى الواجهة في أعقاب اتّفاق تمّ، في أيلول (سبتمبر) ١٩٨٧، بين الأردنّ وسورية. إعتبره أهل الاختصاص واقعيًّا، لكنّ تحقيقه أُرجئ، لأنّ المموّلين، وعلى رأسهم البنك العالميّ، قد ربطوا التزامهم بالحلّ المسبق لمشكلة توزيع المياه بين إسرائيل والأردنّ. فلا عجب أن نجد مسألة المياه في مكان مفضّل من الاتّفاق على جدول أعمال المفاوضات المستقبلة بين البلدَين، الموقّع عليه في ١٤ أيلول (سبتمبر) الأخير في واشنطن[٢٢]. ولا شكّ أنّ الاستعجال في مباشرة مثل تلك المفاوضات يهمّ الأردنّ، لأنّ تدابير تقنين المساحات التي تُروى وتخفيضها، التي أقرّتها الحكومة الأردنيّة، ليس من شأنها أن تحسّن الأوضاع إلى حدّ بعيد، علمًا بأنّ هذه الحكومة طلبت قبل قليل إلى برنامج التغذية العالميّ في منظّمة الأمم المتّحدة أن يسجّل اسمها على لائحة البلدان التي يهدّدها القحط[٢٣].

---

(٢١) Françoise Chipaux, «Le Jourdain principal enjeu», dans *Le Monde*, 29.01.1992.

(٢٢) «تأمين توزيع كُوَى المياه العادل على الطرفين، والبحث عن طرق تلافي نقص الماء، وتفحّص إمكانيّات التعاون المستقبليّ بين الطرفين، في إطار إقليميّ إن اقتضى الأمر (. . .) في مجالات (. . .) الموارد الطبيعيّة كالماء. . .».

(٢٣) *L'Orient-Le Jour*, 06.07.1993.

الفقرة ٤ : نهر الليطاني

إلى جانب الليطاني، تُطرح مشكلة سائر الأنهار التي هي بمثابة ينابيع لنهر الأردنّ. سبق أن رأينا أنّ إسرائيل سعت شيئًا فشيئًا لتأمين سيطرتها عليها. ففي ١٩٤٣، حصلت على التحكّم في ينبوع دان. وفي ١٩٦٧، استولت على ينبوع بانياس في سورية[٢٤]، وفي ١٩٧٦ و١٩٧٨ على ينبوعَي الوزّاني والحاصباني[٢٥]، وهي تحتلّ، منذ ١٩٨٢، قسمًا إستراتيجيًّا من مجرى الليطاني، بمساعدة جيش لبنان الجنوبي. لا يخفى علينا ما هي أهمّيّة دان والحاصباني وبانياس لتغذية نهر الأردن. فما هي فائدة الليطاني؟

إنّ طول الليطاني ١٧٠ كلم، ومسكوبه الطبيعيّ من ٧٠٠ إلى ٩٠٠ مليون من الأمتار المكعّبة في السنة. ينبع في جنوب البقاع ويصبّ في البحر شمالَ صور. ولكنّه، في قسمه الأسفل، بعد قلعة شقيف أرنون حيث يشكّل كوعًا مفاجئًا نحو الغرب ويدخل في قسم مجراه المسمّى القاسميّة، ينخفض مسكوبه انخفاضًا غير عاديّ بنحو ١٠٠ مليون من الأمتار المكعّبة. قُدّم العديد من الافتراضات لتفسير هذه الظاهرة (فقد دار الكلام على احتمال وجود قناة جوفيّة محوّلة يقال إنّ الإسرائيليّين حفروها على مستوى خزّان خردنه، واحتمال نقل بالصهاريج، ولكن ليس هناك من دليل حقيقيّ. ولقد تحدّثت قوى الأمم المتّحدة أيضًا عن احتمال وجود محطّة ضخّ تُصعد المياه من الليطاني إلى قرى الجنوب، وقالوا إنّ هناك قنوات تصل هذه القرى بالشبكة الإسرائيليّة. ولكن ليس هناك من دليل قاطع[٢٦]. فالراجح هو الافتراض الجيولوجيّ، فإنّ مجرى الليطاني

(٢٤) في المفاوضات القائمة بين سورية وإسرائيل في شأن الجولان، أحد المطاليب الإسرائيليّة هو الحصول على ضمانات في ما يختصّ بمواردها المائيّة على الهضبة حيث ينبع نهر بانياس.

(٢٥) يبلغ طول الحاصباني ٤٣ كلم، منها ٢١ في الأراضي اللبنانيّة، والباقي في إسرائيل.

(٢٦) John Kolars, «Les ressources en eau du Liban: Le Litani dans son cadre régional», *Monde arabe, Maghreb-Machreq*, op.cit., p.11.

يمرّ بصخور كلسيّة شديدة التصدّع وكثيرة الثُقَب تساعد كثيرًا على التسرّب. وهذا ما يشكّل نوعًا من الخزّان الجوفيّ يصلح لتغذية ينابيع الحاصباني ودان التي تظهر ثانية. وبناء على هذا الافتراض، فإنّ مجرى الأردنّ الأعلى يُغذّى بالمياه التي يخسرها الليطاني في مجراه الأسفل. وإسرائيل، التي لها علم بهذا الأمر، منذ زمن بعيد على ما يبدو، تضخّ هذه المياه لتعجيل مسكوب الأردنّ[٢٧]. وفي الوقت نفسه، تحرّم على مزارعي المنطقة الإقدام على حفر آبار جديدة، ولقد ردمت عددًا من الآبار المحفورة.

وإذا كانت إسرائيل تُلحّ على حفظ مؤونتها المائيّة بكاملها، وإذا كان لبنان، يريد أن يؤمّن نهضته، وهي تفترض استخدام مياه الليطاني بكاملها، فلا بدّ أن يكون هناك تخطيط إقليميّ إجماليّ يوضّح مسألة الصلة بين مسكوب الليطاني والحاصباني والأردنّ. وإحدى المشاكل التي تعترض هذا الحلّ هي أنّ التشريع الدوليّ في المياه الجرفيّة هو غير كافٍ، وأنّه ليس هناك من اجتهاد لمثل هذه الحالات.

القسم الثالث: وادي دجلة والفرات

ثلاثة بلدان هي معنيّة بهذا الوادي بمسكوب النهرَين: تركيا ولا شكّ، بما أنّ النهرين ينبعان من جبالها (الفقرة ١)، وسورية (الفقرة ٢)، والعراق (الفقرة ٣). وهذه البلدان تواجه تحدّيات اقتصاديّة كبيرة، فهي في حاجة ماسّة إلى الماء للدخول في المشاريع الكبرى التي أعدّتها. فتقاسم المياه وأوضاع الحدود لا تزال اليوم، كما كانت في الأمس، سبب نزاع بين البلدان الثلاثة. - - - -

(٢٧) تقرير البروفسور Thomas Naf، من جامعة بنسلفانيا Pensylvania أمام لجنة الشؤون الخارجيّة لمجلسَي الشيوخ والنوّاب الأميركيّين، حزيران (يونيو) ١٩٩٠.

الفقرة ١ : تركيا

إنّ إنجاز سدّ أتاترك، الذي باشرته تركيا في ١٩٨٧، وبدء الأعمال، في أواخر أيّار (مايو) الماضي، لبناء سدّ بريشيك على الفرات، وهو نهر يبلغ طوله ٢٨٠٠ كلم، هما مرحلة هامّة من مراحل «مشروع أناضول الجنوبيّ الشرقيّ»، وقد نشّطا كلاهما القضايا القديمة المتنازع عليها بين هذا البلد والبلدَين الآخرين اللذين يعيش سُكّانهما على ضفاف دجلة والفرات، وهما سورية والعراق، حول استغلال هذين النهرَين. في الواقع، ليس اهتمام تركيا بالمجافظة على المياه في أراضيها أمرًا جديدًا، فلقد بنت، منذ عدّة سنين، سُدودًا وخزّانات واسعة لهذه الغاية. إنّ مشروع الأناضول هو أحدث المشاريع على النهرين وأطمحها، بسدوده التي لا يقلّ عددها عن الاثنين والعشرين، ومحطّاته الكهربمائيّة التي لا يقلّ عددها عن السبع عشرة، والتي كاد نصفها أن يتمّ إنجازه، وبنفقه المزدوج للريّ الذي يبلغ طوله ٢٦,٥٠ كلم وقُطره ٨ أمتار. وكانت تركيا قد أقرّت في الثمانينات هذا المشروع الصناعي الزراعي الهدروكهربائيّ الكبير، الذي يساعد على إصلاح واد في أعلى دجلة والفرات، وعلى ريّ منطقة تبلغ مساحتها ١,٨ مليون هكتار. وإنّ هذا المشروع سيجعل من تركيا مُرْي حبوب ويُمدّها بنصف حاجاتها من الكهرباء. لكنّه كثير الكلفة جدًّا، فتقول بعض المصادر بأنّه يكلّف مليون دولار كلّ يوم منذ سبع سنوات وبأنّه لن يُنجَز قبل سنة ٢٠٠٥. إلّا أنّ لهذا المشروع تأثيرات في البيئة بسبب التلوُّث الذي يُحدثه استعمال الأسمدة المكثّف وبسبب النفايات الصناعيّة. ولم تتخذ تركيا أيّ إجراءات لمعالجة المياه المستخدمة في مشروع الأناضول، إلّا أن تتخلّص منها في أقصى جنوب البلاد حيث يتكوّن ينبوع الخابور وينبوع البليخ. وهناك أخيرًا نتائج إنسانيّة، إذ إنّ المشروع قد أدّى حتّى اليوم إلى نزوح نحو خمسين ألفًا من سكّان نحو ثلاثين قرية في المنطقة، أكثرهم من الأكراد.

الفقرة ٢: سورية

تشارك سورية في ورشة تنمية الفرات هذه، بتوسيع الريّ، إذ إنّها بنت، بوجه خاصّ، سدّ «الثورة» في الطبقة سنة ١٩٧٥، وهو وحده يؤمّن ٦٠ بالمئة من الإنتاج الكهربائيّ، وسدّ «البعث» المنظّم، وسدّ «تشرين» للطاقة الهيدروكهربائيّة في ١٩٩١. وفضلاً عن ذلك، فإنّ مخطّط السنوات الخمس ينصّ على توسيع المساحات التي تُروى، انطلاقًا من الخابور والساجور والبليخ، إلى جانب دجلة والعاصي. هذا وإنّ سورية تتباحث مع لبنان في شأن مخطّط تنمية مشتركة ينصّ على بناء سدّ على العاصي[٢٨]. لكنّ جميع تلك الإنجازات والمشاريع الكبرى كثيرًا ما تصطدم بمشاكل تقنيّة واجتماعيّة تبقى معها النتائج دون الأهداف.

الفقرة ٣: العراق

. أمّا العراق، فقد عجّل بناء شبكة من قنوات تصريف المياه، لمضاعفة شبكة الريّ، إلى جانب بناء السدود: سدّ الموصل (على دجلة) وسدّ حديثة (على الفرات) في ١٩٨٥. ذلك بأنّ مسألة المياه تتّخذ أهمّيّة كبرى في نظر العراق، وهو يحاول الآن أن يُنمّي زراعته التي أُهملت مدّة طويلة، بسبب الحرب العراقيّة الإيرانيّة خاصّة (١٩٨٠ـ ١٩٨٨)، بُغية التخفيف من تأثيرات فرض الحَظْر الدوليّ. لكن أهمّ مشاكل العراق هي نوعيّة المياه، لا كمّيّتها. فإذا كانت تلك الموارد متوفّرة بالنسبة إلى حاجات البلد، فإنّ هناك مشاكل خطيرة تعود إلى إدارة المياه وتملّح الأراضي قد أثّرت في التنمية التي خُطّط لها. وهناك ما يسمّيه العراق «النهر الثالث»، وهو قناة طولها ٥٦٥ كلم، وتدعى أيضًا «نهر صدّام حُسَين»، وهي محفورة بين دجلة والفرات في ما بين أسفل النهرين، ودُشّنت في كانون الأوّل (ديسمبر) ١٩٩٢، فهي تلبّي، ولا شكّ، معقوليّة تقنولوجيّة واقتصاديّة تقوم على تصريف مياه الأراضي التي يُرويها

(٢٨) محضر اللقاء بين السيّد رفيق الحريري والسيّد محمود الزعبي تناول إحدى نقاط التعاون اللبنانيّ السوري في مجال المياه: *L'Orient- Le Jour*, 17.09.1993

النهران، وتخفيض الملوحة، وحصر الفيضانات عند حدوثها، للوصول إلى إنتاج زراعيّ أكثر ثباتًا، وتحسين الملاحة، بحسب ما أراده أصحاب الفكرة، في اتّجاه شطّ العرب. ولكن، إذا كان المشروع يثير العديد من الاحتجاجات، فلأنّه يتضمّن في الخلفيّة بُعدًا اجتماعيًّا وسياسيًّا، وهو أنّه يؤدّي إلى نزوح السكّان الشيعيّين وإلى إعادة سيطرة الحكم على المثلّث الثوريّ العمارة ـ النصيريّة ـ البصرة[٢٩]. وهذه القناة تلاها قناتان أيضًا. ففي آذار (مارس)، دُشّنت قناة طولها ١٤٠ كلم، سُمّيت «القادسيّة»، تصل إقليم النجف (١٥٠ كلم إلى جنوب بغداد) بإقليم ذي قار إلى الجنوب. وفي الشهر التالي، في أواخر نيسان (أبريل)، كان دور قناة طولها ٣٦,٥٠ كلم في إقليم ميسان (في الجنوب أيضًا)، سُمّيت «تاج الكفاح». وأخيرًا، أقدم العراق على حفر نهر رابع إصطناعيّ، طوله ١٢٠ كلم، سُمّي «أمّ المعارك».

الفقرة ٤: القضايا المتنازَع عليها

إنّ الإصلاحات التركيّة الكبرى، ولا سيّما إصلاحات الأناضول الحديثة، من الواضح أنّ لها تأثيرات في سورية والعراق. فإنّ تعبئة سدّ أتاترك، الذي هو رابع سدّ في العالم باتّساعه[٣٠]، في شهر تمّوز (يوليو) من السنة الماضية، خفّض مسكوب الفرات بنحو ٥٠٪، وما من شيء يمنع تركيا في الحقيقة من زيادة هذا المسكوب أو تخفيضه.

وأمام مثل هذا الوضع، تبدو المفاوضات عسيرة. يرقى تاريخ المحادثات إلى ١٩٦٢، ونقد فشلت. ولا بدّ لنا أن نعود إلى العقود الأخيرة لنفهم ذلك. فمنذ ١٩٦٤، ما زالت تركيا تعرض على سورية عقد اتّفاق على جميع مجاري المياه المشتركة بين الدولتين، أي لا دجلة

(٢٩) كان السيّد ماكس فان در شتول Max Van der Stoel، مقرّر لجنة حقوق الإنسان في الأمم المتّحدة، قد ندّد، في آب (أغسطس) ١٩٩٢، بهذا المشروع أمام مجلس الأمن، متّهمًا بغداد بالسعي لتجفيف منطقة المستنقعات التي اعتصم فيها المعارضون الشيعيّون.

(٣٠) إنّ سدّ أتاترك يخزّن نحو ٤٨,٧ مليارًا من أمتار المكعّبة.

والفرات فقط، بل العاصي أيضًا، الخارج من لبنان وسورية. والحال أنّ فرنسا، في ١٩٣٩، أي في عهد انتدابها، تخلّت لتركيا عن جزء من الأرض السوريّة، وهو سنجق الإسكندرونة. لكنّ سورية لم تعترف يومًا بذلك. فالتفاوض مع تركيا حول العاصي الذي يمرّ بتلك المنطقة يعني، بطريقة غير مباشرة، القبول بالسيادة التركيّة. وسورية ترفض هذا الاعتراف، فلا تحصل، بسبب ذلك، على حلّ مرضٍ في شأن الفرات.

وفضلًا عن ذلك، فعلى أثر انقسام حزب البعث في ١٩٦٦، اختلف أيضًا النظامان، السوريّ والعراقيّ، حول تقاسم المياه، كما يظهر ذلك من أزمة السنة ١٩٧٤، حين قامت سورية ببناء سدّ الطبقة. وكادت الحرب أن تشتعل بينهما. ومنذ ذلك الوقت، تحسّنت الأحوال بعض الشيء بين البلدين، فتوصّلا، بفضل الوساطات العربيّة، إلى عقد اتّفاق، في ١٨ نيسان (أبريل) ١٩٩٠، حول تقاسم كمّيّة المياه التي يجب على سورية أن تدعها تصل إلى العراق.

أمّا الاتّفاق مع تركيا، فهو أصعب. فإنّ تركيا تجمع بين فضل السيطرة على ينبوعَي الفرات ودجلة، وكونها دولة كبرى من حيث عدد السكّان والقدرة العسكريّة في المنطقة. ولذلك فإنّ اللجن الثنائيّة أو المتعدّدة الأطراف التي تتعاقب منذ عشرين سنة بين أنقره ودمشق وبغداد لا تشهد تطبيق نتائجها، بالرغم من عقد اتّفاقات مبدئيّة، كما جرى في ١٩٨٧ و١٩٩٠، وفي ربيع ١٩٩٢ كذلك. وكثيرًا ما تلتها تدابير من طرف واحد من قِبَل تركيا، فقد أدركت أنّها تستطيع أن تقايض، في موقف قوّة، إمداداتها بالنفط مثلًا، بالمياه (مع العراق خاصّة). ثمّ إنّها ضغطت على سورية (وعلى العراق بقدر أقلّ) لكي تكمّ بعض المعارضين لنظامها[٣١]، أو لكي تكفّ على الأقلّ عن حمايتهم وتأييدهم[٣٢].

---

(٣١) هم، بوجه خاصّ، إنفصاليّو حزب العمّال الكردي، وأرمن الجيش السرّيّ الأرمنيّ لتحرير أرمينيا، وبعض أعضاء حركة دِف سُول Dev-Sol.

(٣٢) إمتدّت تأثيرات ذلك إلى لبنان، حين أغلقت سورية، قبل بضعة أشهر، مراكز تدريب متمرّدين أكراد من تركيا في البقاع.

وفي الأشهر الأخيرة، جرت مناقشات كثيرة. ففي مطلع السنة، احتجّ العراق لدى الجامعة العربيّة، على تركيا، متّهمًا إيّاها وسورية بعدم أخذ رأي العراق ومصالحه بعين الاعتبار. ولقد تمكّن السيّد دميريل، الذي كان رئيس حكومة أنقرة في تلك الأيّام، من التحدّث عدّة مرّات إلى المسؤولين السوريّين. ويقال إنّ تركيا وعدت بالتقيّد باتّفاقات ١٩٨٧، التي تنصّ على تمرير ٥٠٠ متر مكعّب من الماء في الثانية. لكنّ الاتّفاق النهائيّ لم يُبرم حتّى اليوم، بسبب التغييرات على رأس الدولة التركيّة، ومن المتوقّع أن يكون ذلك في نهاية هذه السنة. لكنّ التقلّبات تبقى محتملة.

القسم الرابع: تطوّر الشرع الدوليّ

إنّ تقديم عرض مفصّل لتطوّر الشرع الدوليّ في موضوع المياه لأمر مفيد. ولكنّنا نكتفي هنا بذكر خطوطه العريضة.

في ما يختصّ بالشرع الدوليّ، كاد استخدام الأنهار أن يكون غير منظّم، باستثناء الملاحة. وإذا كانت هناك بعض النصوص، فإنّها كانت مقصورة على المياه السطحيّة، ولا نجد أيّ نصّ عن المياه الجوفيّة والطبقات المائيّة المغذّية للينابيع. ولكنّ الأمور تطوّرت شيئًا فشيئًا، فشاع التسليم بأنّ المبادئ والممارسات القانونيّة التي وُضعت على مرّ الزمن في ما يختصّ بالمياه السطحيّة يجب أن تجري، بطريقة الاستنتاج، على المياه الجوفيّة[٣٣].

وهذا التطوّر الذي طرأ على النظريّة القانونيّة اتّخذته لجنة الشرع الدوليّ في منظّمة الأمم المتّحدة بعين الاعتبار، وعرضت في السنة الماضية على الجمعيّة العموميّة مشروعًا حول استخدام الطرق المائيّة

(٣٣) في السنين الثلاثين الأخيرة، تمّ عدد من الأعمال والأبحاث القانونيّة لملء هذا الفراغ القانونيّ وللمساعدة على ترضيح المواقف. نذكر، بوجه خاصّ، توصيات جمعيّة الشرع الدولي ومجموعة هلينسكي في ١٩٦٦.

الدوليّة خارجًا عن الملاحة. وهذا المشروع يهدف إلى صياغة مقاربة جديدة للمشكلة، تكون ثوريّة إلى حدّ ما من وجهة نظر قانونيّة، وتقوم على استبدال مفهوم «حوض التصريف الدوليّ» بمفهوم «السيادة» التي تريد كلّ دولة أن تمارسها اليوم على مجاريها المائيّة. فيُؤخذ بعين الاعتبار مساحة جغرافيّة أوسع، تتجاوز مجرَّد مجرى النهر، ولكنّها تراعي مجمل بلدان المنطقة المختصّة بهذا النهر. ويُقدَّر استخدام كلّ بلد للمجرى المائيّ بمقياس «استخدام» الموارد المشتركة «المعقول». فهل يُعقل، على سبيل المثال، أن يُبنى هذا أو ذاك السدّ، من وجهة نظر اقتصاديّة أو بيئيّة أو إنسانيّة إلخ...؟ فيتمّ الوصول بذلك إلى مفهوم «سيادة إقليميّة محدودة» على موارد موزَّعة.

لكن مثل هذا التطوّر لا يخلو من طرح المشاكل. فإنّ بعض البلدان تنظر إلى هذا النوع من الأبحاث القانونيّة نظرة استقباح. في الواقع، لا يُؤخذ في أيّامنا بعين الاعتبار إلّا «الحقّ المكتسب». وهذا، على سبيل المثال، شأن إسرائيل وتركيا. فالأولى تقول بأنّ لها حقوقًا تاريخيّة مشروعة، بصفتها ساكنة ضفّة، على الطبقة المائيّة الجبليّة، وبأنّ هذه الحقوق مبنيّة على مبدأ الأسبقيّة في الاستعمال، لأنّ منسوبًا كبيرًا من الطبقة المائيّة يسيل، بحكم الطبيعة، في أراضيها، وبأنّها أنفقت أموالًا طائلة لاستغلاله منذ أكثر من ثلاثين سنة. أمّا تركيا، فإنّ أدلّتها هي من النوع نفسه. إنّ المياه هي مورد تريد استغلاله له بحسب ما يوافقها، كما أنّ غيرها، كجيرانها العرب، يستغلّ موارده النفطيّة لفائدته وحده. فهي تريد أن تمارس سيادة مطلقة على المياه التي تخرج من أراضيها، وهذا ما ذكّرت به السيّدة دِنجمن Dincmen، الناطقة إذ ذاك بلسان وزارة الشؤون الخارجيّة التركيّة في ٢٩ كانون الثاني (يناير) الماضي: «إنّ لتركيا حقًّا في بناء السدود على أنهارها، وهي ستواصل هذا العمل. إنّ لتركيا ما لجيرانها من حقّ في الاستفادة من مياه تلك الأنهار التي تخرج في الأراضي التركيّة». ولقد أضافت أنّ هذَين النهرَين ليس هما مجريَين مائيَّين يتجاوزان حدود أراضٍ معيَّنة، كنهر الدانوب، فرفضت بذلك أحد

الأدلّة الأساسيّة التي تتذرّع بهما سورية والعراق[٣٤].

في الواقع، لا يمكن الانطلاق من الممارسة العاديّة التي تمارسها البلدان المسالمة ومن شرع المياه الدوليّ، لتأييد موقف بلد لا يستطيع أن يضمن حقوقه على المياه إلّا بالاحتلال المادّيّ للأراضي التي يخرج منها جزء من موارده. وكذلك، فإنّ الذين يطالبون بالينابيع الواقعة في داخل أراضيهم يكادون لا يجدون أساسًا قانونيًّا لمطالبتهم في شرع المياه الدوليّ. ولذلك، يبدو ضروريًّا أن يوضَع مخطَّط إقليميّ لتبادل «الماء مقابل السلام». إنّها لمسألة حيويّة للمنطقة. ويتّضح في الواقع أنّ أقوى بلدان الشرق الأوسط سيربحون الكثير، على مدى طويل، أنّ تغيّر موقفها، لأنّ السلام، لا الحرب، هو الذي يُمدّها، ويمدّ سائر البلدان المجاورة، بما تحتاج إليه من موارد مائيّة ومن استقرار لتحقيق طموحاتها المشروعة.

(نقله إلى العربيّة الأب صبحي حموي)

(٣٤) L'Orient-Le Jour, 30.01.1993.

من منشورات دار المشرق